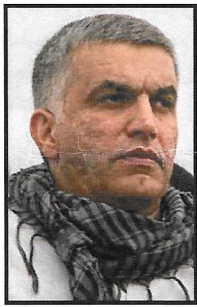




شهد العديد من مدن البحرين وبلداتها يوم الجمعة 24 ابريل، تظاهرات تحت شعار "جمعة كفى يا آل سعود"، معبرين عن تضامنهم مع شعب اليمن ورفض استمرار الاحتلال السعودي للأراضي البحرينية. ورفعت الجماهير في التظاهرة التي دعت إليها القوى الثورية المعارضة، الياطات التي تطالب القوات السعودية بالانسحاب من البحرين، ووقف عدوانها العاشم ضد الشعب اليمني، مؤكداً أن الفشل والهزيمة والخسران هي المصير المحتوم لجميع الخطط التأميرية الصهيونية ضد الشعوب الإسلامية الحرة.

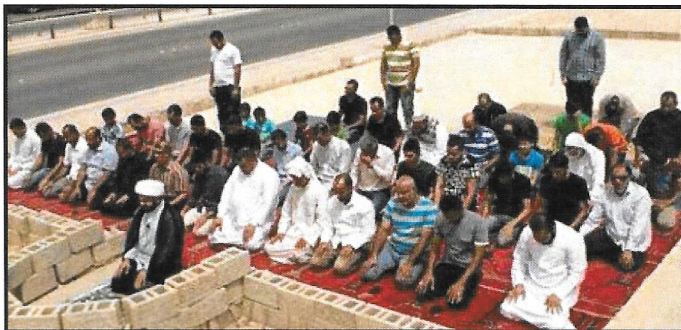


في 26 ابريل، قررت العصابة الخليفية عن طريق النيابة العامة البحرينية تجديد حبس الناشط والمدافع الحقوقي نبيل رجب لمدة 15 يوماً أخرى، بتهمة نشر أخبار كاذبة، وشائعات مغرضة وبث دعايات مثيرة، بشأن مشاركة البحرين في عمليات التحالف الذي تقوده السعودية في اليمن، تحت اسم "عاصفة الحزم"، إضافة إلى تهمة "إهانة هيئة نظامية". وكانت قوات الأمن الخليفية، قد هاجمت منزل نبيل رجب في منطقة "بني جمرة"، في الثالثة والنصف بعد عصر الخميس 2 ابريل، وألقت القبض عليه.

في 22 ابريل جددت العصابة الخليفية عن طريق المحكمة الكبرى الجنائية الرابعة سجن سماحة الشيخ علي سلمان شهراً آخر، وحددت 20 مايو/ أيار لتقديم مرافعة دفاعية. واتفق شهود النفي السبعة الذين شهدوا أمام المحكمة أن سلمان رجل سلم وينبذ العنف ويدينه. وخرجت مسيرات عديدة تطالب بالافراج عن الشيخ علي سلمان، وطالب علماء دين كثيرون بذلك أيضاً.



استمراراً لفعاليات ثورة المحراب، واصل أبناء البحرين إقامتهم للصلوات في المساجد التي طالتها الأيدي الأثمة من قوات النظام البحريني هدمًا وتخريبًا. وذكر موقع "انتلاف ثورة 14 فبراير" ان الصلاة اقيمت بمسجد العلويات بمنطقة الزنج ومسجدي أبو طالب بمدينة حمد وفدك بمدينة حمد ومسجد عين رستان بمنطقة عالي.



هزيمة ماحقة للسعوديين والخليفيين في اليمن، والشعوب مطالبة بتجديد ثوراتها

السعوديون والخليفيون اصغر من ان يهزموا الشعوب اليقظة بارهابهم، او ينالوا من عزمها على التحرر من الاستبداد القبلي الذي فرضوه عقوداً بقوة السلام واغراءات المال النفطي المنهوب. لذلك لم يستطيعوا مواصلة العدوان على اليمن عندما ادركوا ان حلفاءهم غير مستعدين لخوض حرباً عدوانية بالنيابة عنهم. الآن بعد ان اعلنت العصابة السعودية قرار وقف العدوان الجوي، يمكن تسجيل النقاط التالية لتوضيح ظروف العدوان واسباب فشله الذريع وافاق الحل السياسي في اليمن، ومنها ما يلي:

اولاً: ان السعودية دخلت الحرب بدافع اثبات القدرة الذاتية على فرض الهيمنة بالقوة على شعوب المنطقة. وفي السابق اعتمدت اساساً على الهيمنة عن طريقين: المال النفطي الهائل والطرح الديني الوهابي المتطرف. وقد استطاعت على مدى العقود الاربعة الماضية توسيع نفوذها في بلدان كثيرة، حتى بلغت ذروة ذلك النفوذ بتكوين منظمة داعش وتسلطها على سوريا والعراق ثم الى بلاد اخرى.

ثانياً: لم تتورط السعودية في الحرب الا بعد ان حصلت وعوداً من دول عديدة بالمشاركة في ذلك العدوان. ولكن المشاركين الفعليين انحصروا ببضع طائرات من الامارات والبحرين والسودان. وقد استغرب الكثيرون من الموقف السوداني خصوصاً ان رئيسها مطلوب من المحكمة الجنائية الدولية بعد ادانته بارتكاب جرائم حرب في دارفور. بريطانيا وامريكا دعمتا العدوان "استخباراتياً ولوجستياً" حسب ما اعلنته رسمياً. ولم تشارك مصر بفاعلية برغم اعلانها الانضمام الى "التحالف". وسجلت لسلطنة عمان موقفها المشرف الذي رفض الخيار العسكري من البداية، على عكس بقية بلدان مجلس التعاون التي انصاعت للطلب السعودي بالمشاركة في حرب عدوانية لم تتوفر لها الشرعية الدولية. وحتى الجامعة العربية اجمعت عن اصدار قرار يدعو للحرب على اليمن الذي لم يرتكب اهلها اي ذنب او جرم. وكان الاخرى اصدار قرار دولي باستهداف السعودية بعد ان ثبت بشكل قاطع لا يقبل الشك بانها الداعم الاول للمجموعات المتطرفة وبثت فكر التكفير الذي ادى الى المجازر المستمرة في العراق وسوريا ونيجيريا وباكستان وليبيا وكينيا وغيرها.

ثالثاً: كان واضحاً ان السعوديين قد استدروا لحرب خاسرة، فاليمن استعصى على محاولات التطبيع طوال تاريخه. وعرف اهلها بشدة عزمهم وقدرتهم على التحمل. كما ان بنيته التحتية محدودة جداً بالإضافة الى طبيعته الجبلية وصعوبة استهداف المقاتلين من الجو مهما بلغت دقة التوجيه. ومن المؤكد ان شركات السلاح في واشنطن ولندن ساهمت في دفع العصابة السعودية للعدوان، لتمهد الطريق للمزيد من الصفقات العسكرية ومشاريع الاعمار بعد الحرب. هذه الحقيقة كررها كل من آية الله السيد علي خامنئي ثم سماحة السيد حسن نصر الله. كما كان للحوثي موقفه الساخر من المعتدين، مؤكداً ان العدوان سيفشل وان المستفيد الوحيد هو الشركات الغربية التي سيكون لها نصيب الاسد من اعادة تسليح السعودية وحلفائها.

رابعاً: ان السعودية شنت آلاف الطلعات الجوية على مدى 27 يوماً، قتلت خلالها اكثر من ألف من اليمنيين، نساء وأطفالاً وشيوخاً، اغلبيتهم الساحقة من المدنيين. ادى ذلك لوعي وطني يمني نجم عنه تلاحم غير مسبوق، ونبذ للعناصر التي دعمت العدوان. كما نجم عن ذلك استهداف الملاجئ والمدارس والاسواق والمنازل بوحشية مقيتة اعادت للاذهان ما ارتكبه الاسرائيليون من جرائم في اعتداءاتها على جنوب لبنان وغزة. وكان الاجدى بالسعودية، لو كان لدى حكامها شيء من الحكمة والعقل، ان تستفيد من التجربة الاسرائيلية الفاشلة

بروكسيل: مظاهرة احتجاجية ضد العدوان السعودي



تضامنا مع الشعب اليمني المظلوم، و احتجاجا على العدوان السعودي الظالم على اليمن و التدخلات السعودية في اليمن والبحرين و مصر والعراق وسوريا و لبنان ومناطق العالم الاسلامي، ورفضاً للإرهاب السعودي الاجرامي، أقيمت في بروكسل عاصمة بلجيكا مظاهرة أمام السفارة السعودية يوم السبت 25-04-2015م. شارك فيها العشرات من البلجيكيين والجاليات اليمنية والمغربية وغيرها. ورفعت شعارات تندد بالعدوان السعودي وتستنكره. كما رفعت لافتات تمثل احتجاجا على العدوان السعودي الأمريكي على اليمن خاصة. ورفع المشاركون عددا من الصور للمضحايا الأبرياء من الأطفال والنساء من الشعب اليمني والأعلام اليمنية و أعلام بعض الدول ضحايا الاجرام و الارهاب السعودي. كما رفعت صور تمثل الدمار و الخراب الذي لحق بالبنية التحتية اليمنية من جراء العدوان الظالم. وشارك في تنظيم المظاهرة كل من لجنة التضامن مع الشعب اليمني في بروكسل، و منظمة الدفاع عن حقوق الأقليات في بلجيكا قد دعت إلى المظاهرة في وقت سابق.

الثوار يرفضون تنظيم سباق فورمولا في البحرين

نشر موقع فايس نيوز الأخباريّ التظاهرات الشعبية المناهضة لسباق فورمولا 1 في البحرين، بسبب تجاهل إدارة السباق للانتهاكات الإنسانية وسياسة القمع التي يمارسها النظام الحاكم منذ فترة طويلة ضد الشعب المطالب بحقوقه في الحرية والديمقراطية. وقال الموقع في تقريره المنشور يوم الأحد 19 أبريل/ نيسان 2015، إنّ سباق هذا العام يأتي في وقت حرج بالنسبة للنظام الخليفي الحاكم في البحرين، سيما بعد اعتقال السلطات البحرينية بتاريخ 2 أبريل/ نيسان 2015، رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان الناشط الحقوقي نبيل رجب، والذي اتهم الحكومات الغربية قبل اعتقاله بأنها تغض الطرف عن انتهاكات الحكومة البحرينية. وأشار إلى نشاط الحقوقيين في لندن، واحتجاج أعضاء معهد البحرين للحقوق والديمقراطية، على زيارة نجل الملك ناصر بن حمد آل خليفة - الملقب «بالأمير للعب» - إلى بريطانيا، مطالبين باعتقاله ومحاكمته بتهمة التورط مع تعذيب السجناء السياسيين.



نقاد غربيون يسخرون من زعم ملك البحرين محاربتة "الطائفية"

يقدم الملك البحريني حمد بن عيسى آل خليفة نفسه مدافعا عن الوحدة الوطنية في بلاده، بعد 4 سنوات من صدور تقرير لجنة تقصي الحقائق، الذي اتهم النظام باستهداف الطائفة الشيعية والتمييز الممنهج ضدها، سواء في العمل، أو في الشارع، أو حتى في السجن.

خلال ترؤسه جلسة الحكومة (الإثنين 6 أبريل/ نيسان 2015) قال الملك إن "البحرين تحترم جميع الأديان والمذاهب (...) ومجتمعها يقتدى به في حرية ممارسة الشعائر والانفتاح على الآخر، فلن ينجح من يلعب على وتر الطائفية والمذهبية". فضلا عن محاربة عقائدهم، يُمنع الشيعة على مر تاريخ الدولة من العمل في المؤسسات العسكرية، ويمكن للسلطات الأمنية أن تشبّه في كل من اسمه يدل على أنه شيعي، والتعريض به في الشارع، ويعيش هؤلاء كمواطنين درجة ثانية، من ناحية الخدمات والمنافع الحكومية: بلا أمن، ولا وظائف، ولا حريات دينية، ويضيق حتى على طلابهم حين يذهبون للدراسة في جامعات خارج البلاد!

رئيس منظمة هيومان رايتس فيرست براين دولي علّق لـ "مرآة البحرين" على حديث الملك: "القول إنك ضد الطائفية أمر عظيم، ولكن ما يهم فعلا هو إثبات ذلك". وأضاف "الاختبار هو إن كانت السياسة في البحرين شاملة، ما إذا كانت قوات الأمن، على سبيل المثال، تمثل المجتمعات التي تخدمها. عندما تنظر إلى تكوين الحكومة والشرطة والجيش، لا بد لك من القول إنه اختبار فشلت فيه البحرين فشلا ذريعا".

في العام 2006 كشف مستشار بالديوان الملكي، وهو بريطاني من أصول سودانية، يدعى صلاح البندر، عن خطة متكاملة وضعها الديوان بهدف سحق الشيعة من خلال تجنيس أجناب سنة، وحرمانهم من التوظيف والبعثات التعليمية، ومحاصرتهم تجاريا أيضا.

ويعتقل النظام البحريني ما لا يقل عن 13 رجل دين شيعي، بعضهم محكوم بالسجن لأكثر من 90 عاما، كما هو الحال مع الشيخ محمد حبيب المقداد، الذي تتهمه السلطات اتهاما فارغا بمحاولة قلب نظام الحكم. ولتو مرت الذكرى الرابعة على قيام الجيش البحريني بهدم 38 مسجدا للشيعة، ورغم اعترافها بهذه الجريمة، لم تعتذر السلطات عنها، وفي مراوغة طائفية خطيرة، استخدمت في بياناتها مفردة "دور العبادة" بدلا من "المساجد".

وعلاوة على ذلك، قامت السلطات برعاية حملات التكفير والكراهية والازدراء التي شنها رجال الدين السنة المتطرفون، ضد الطائفة الشيعية ومعتقداتها، حتى على التلفزيون الرسمي، ثم جاء الملك في 2015 ليقول "نحن جميعا نسجد لرب واحد ولا فرق بين أي منا سواء في العقيدة أو المذهب"! الكاتب البريطاني المتخصص بشؤون البحرين، طالب الدكتوراه، مارك أوين جونز، أبدى استهجانا من تصريحات الملك وقال "من الصعب اعتبار الأفعال التي قام بها الملك على مدى السنوات الأربع الماضية تساهم في الحرب ضد الطائفية". وأضاف "بما أنه رئيس دولة هذمت مراكز الشيعة الدينية، ولم يحرك ساكنا بينما كانت تشجّع وسائل الإعلام المحلية على الخطاب الطائفي، وتنتشر الشائعات عن وجود يد إيرانية خلف المعارضة، يبدو أنّ حمد هو الرئيس الظاهري لحكومة تسعى إلى إشعال فتيل الطائفية".

ومنذ (مارس/ آذار 2011) يشن الإعلام البحريني الرسمي والممول حكوميا هجوما كاسحا على أبناء الطائفة الشيعية الذين يصفهم بـ"الخونة"، واليوم يبقى هؤلاء خارج دائرة الدولة، ويتم التعامل معهم على أنهم مجرد "أذناب لإيران". إن تلك العبارات الإنسانية التي أطلقها الملك لا يمكن أن تغير من حقيقة أن العالم ينظر للبحرين على أنها ترتكب "انتهاكات خطيرة لحرية الدين"، كما يقول المقرر الأممي للحريات الدينية بمنظمة الأمم المتحدة، هابنر بيلفالدت. وقيل يومين من تصريحات الملك، كان بيلفالدت قد قال إن "الكثير من النشطاء الشيعة اعتقلوا ومنهم من غادر البلاد جراء تلك الانتهاكات"، معبرا عن "اهتمامه بموضوع التمييز ضد السكان الشيعة على وجه الخصوص". وبينما لا تزال آلة الحرب الطائفية السعودية تعمل في اليمن، بمشاركة البحرين، كامتداد متوقع لعمل الجماعات الدينية المتطرفة في سوريا والعراق، وتضع الإقليم كله على حافة حرب طائفية شاملة، يأتي تصريح الملك لا أكثر من سخرية فارغة. لقد ضربت كل الصحف ووسائل الإعلام الدولية، التي أكثرت الحديث خلال الأسابيع الماضية عن "حرب الرياض"، والأنظمة "الخليجية الطائفية"، البحرين نموذجاً صارخاً على الدوام، ولعل ذلك هو السبب في أن يستنفر الملك في هذا الوقت تحديداً! .

آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم: الشعب لن يتنازل عن مطالبه بعد تضحياته الكبيرة

جو وسجن الحوض الجاف كما عليه النقل المتواتر... كل ذلك يمثل لغة صريحة في الإصرار على مواصلة العنف ضد الشعب، ورفض الإصلاح، والضرب بالمطالب العادلة في التغيير بعرض الحائط.

على أنه حتماً وبإذن الله القوي العزيز لن يتراجع الشعب المؤمن عن مطالبه وقد ضحى من أجلها بالكثير، وواصل طريق جهاده المدة الطويلة، ولن تنال من عزيمته المتعاب والخسائر.

وإنه الشعب المؤمن بربه والذي لا يبتغي ظملاً ولا فساداً، ولا ينطلق من هوى، ولا يرتكب سفهاً ولا جهلاً، ولا يختار أسلوب العنف والإرهاب.

وإنه الشعب الذي لا يستوي عنده الحق والباطل، ولا العز والذل، ولا الكرامة والهوان. شعبنا شعب العزة والإباء والحرية والكرامة... شعب لا يرضى بالباطل ولا يخذل الحق. وشعب من هذا المستوى منصور منصور من الرب العظيم. شعبنا شعب محب لوطنه، ولأمنه وخيره واستقراره واستقلاله، و متمسك بالمطالبة بحقه، صابر على الطريق.

المطالبة بالإفراج عنه تخيب هذا الظن السيء، وإن كان بتوهم أن الشعب سينسى زعيمه فالشعب أشرف من ذلك وأسمى، وقد برهن ولا زال يبرهن على شرفه وسموه.

إن العدل والمصلحة والحكمة وحقوق المواطنة وقضاء الشريعة والقانون العادل منافع لتشكيل قضية هذا الاتهام ضد سماحته.

إن هذا التعامل مع سماحته ومع الرموز الشرفاء وإيداعهم السجون تجميداً لحياتهم وسرقة لها، وما يجري من الزج المتواصل بالعلماء وطلاب العلوم الدينية في السجون كما في مثال سماحة السيد الصادق المالكي، وما هو حاصل في كل من سجن



22 أبريل 2015
بسم الله الرَّحْمَان الرَّحِيم
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المصطفى محمد بن عبدالله الصادق الأمين وآله الطيبين الطاهرين.

إرجاء بعد إرجاء لما يراد إصداره من حكم على سماحة الشيخ علي سلمان في محاكمته الفاقدة للموضوع أساساً كما تراه غالبية الشعب، ومنظمات حقوقية، ومجامع علمانية وسياسية عالمية، ودول كثيرة منها دول صديقة للنظام، وكما تشهد به كلماته ومواقفه ودعاوته.

ومع إرجاء الحكم لدوافع سياسية كما هو أصل المحاكمة تمديدٍ لحبس سماحته بعد تمديد. وتتواصل الشهود وتطول المدة لسجنه ظلماً ولمجرد اتهام كل الأدلة على خلافه.

إن كان ذلك لمصلحة الوطن فواضح أنه مناقض لها تماماً وموترٌ للأوضاع، وإن كان لكسر إرادة سماحته فأرادته أعصى من أن تكسرهما ألامه، وإن كان لإسكات صوت الشعب، والتوقف عن حراكه فردُّ الشعب بمسيراته المتصلة لهذه المدة الطويلة في

العفو الدولية: سلطات البحرين مارست حملة قمع تقشعر لها الأبدان

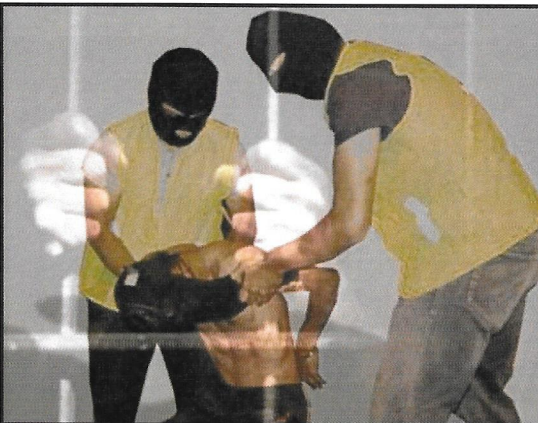
إذا كان ينبغي أن تكون حقوق الإنسان عاملاً في استضافة الأحداث الرياضية الكبرى. وقد حذر معارضون ونشطاء في المنفى من أن تزيد استضافة السباق من حالات انتهاك حقوق الإنسان لأن السلطات تتخذ إجراءات أكثر شدة في ما يتعلق بحرية التعبير والتجمع. ويقول تقرير منظمة العفو الدولية إن السلطات مارست حملة قمع "تقشعر لها الأبدان" ضد المعارضة كما جمعت الناشطين ومنتقدي الحكومة وسجنتهم، بعضهم لنشرهم تغريدات على تويتر أو في حالة واحدة- إلقاء قصيدة في حفل ديني. وقد مُنعت التظاهرات العامة في العاصمة المنامة منذ حوالي سنتين تقريباً.

وقال سعيد بو مدوحة، مساعد مدير منظمة العفو الدولية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إنه "في حين تنصب أعين العالم على البحرين خلال سباق الجائزة الكبرى في نهاية الأسبوع هذه، يدرك قلائد أن الصورة العالمية التي حاولت السلطات نشرها عن التقدم والإصلاح في مجال حقوق الإنسان في البلاد، تهدف إلى إخفاء حقيقة أكثر قساوة".

وأضاف أنه "بعد أربع سنوات من الانتفاضة، ما زال القمع يمارس على نطاق واسع ويستمر تفشي الانتهاكات على يد قوات الأمن. إن فكرة كون البحرين تحترم حرية التعبير هي محض خيال. أين هي الحرية في بلد يتم فيه اعتقال الناشطين والمعارضين وقادة المعارضة السلميين ببساطة لنشرهم آرائهم على تويتر، وحيث يمكن أن يؤدي إلقاء قصيدة إلى رميك في السجن؟"



وتنفيذها، كانت الخطوات المُتخذة حتى الآن -على الرغم من كونها إيجابية في عدد من الجوانب- مُجَزأة وذات تأثير بالكاد يُذكر من الناحية العملية". ويعود ذلك جزئياً إلى الموقف غير المتأسف لرئيس سباق الفورمولا 1، بيرني إيكليستون، الذي توجه بتقويم السباق نحو آسيا والشرق الأوسط، بعيداً عن أوروبا، فأصبحت هذه الرياضة مثاراً للجدل حول ما



Apr 16, 2015 09:11 pm
حذر تقرير رئيسي، صدر عن منظمة العفو الدولية، متزامناً مع سباق جائزة البحرين الكبرى، من استمرار انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين "بلا هوادة" رغم مزاعم السلطات أن الوضع أخذ في التحسن حسب موقع مرآة البحرين.

وقد أصبح سباق جائزة البحرين الكبرى واجهة تسعى جماعات حقوق الإنسان من خلالها إلى تركيز الاهتمام على الوضع في البلاد بعد احتجاجات في العاصمة من قبل نشطاء مؤيدين للديمقراطية في العام 2011 أدت إلى إلغاء السباق. ويتناول التقرير عشرات الحالات من معتقلين تعرضوا للضرب وحرُموا من النوم والغذاء المناسب واعُدِّي عليهم جنسياً وصُعقوا بالكهرباء وأحرقت أجسادهم بالسجانر والحديد. وقد تم اغتصاب أحدهم بإدخال أنبوب بلاستيكي في شرجه. وقال إن التقرير أظهر التعذيب والاحتجاز التعسفي والاستخدام المفرط للقوة ضد النشطاء السلميين في ما ظلت الانتقادات الموجهة للحكومة منتشرة على نطاق واسع في البحرين. وقالت المنظمة إن التقرير أظهر استمرار السلطات البحرينية بانتهاك حقوق الإنسان على الرغم من تأكدها المستمر أنها نفذت التوصيات الواردة في تقرير صادر عن اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، المدعومة من الأمم المتحدة في العام 2011. واستنتجت منظمة العفو الدولية انه "بعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على موافقة البحرين في أعلى مستوياتها على قبول جميع توصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق

البحرين: سحق الآمال في الإصلاح في خضمّ الحملة القمعية القاسية ضد المعارضة

15 نيسان / أبريل 2015، 14:18 UTC

صدر تقرير جديد لمنظمة العفو الدولية يتضمن تفاصيل الانتهاكات الجسميّة، ومنها التعذيب والاعتقال التعسفي والاستخدام صدر تقرير جديد لمنظمة العفو الدالمرط للقوة ضد النشطاء السلميين ومنتقدي الحكومة، التي ارتكبت ولا تزال تُرتكب في البحرين بعد مرور أربع سنوات على الانتفاضات التي هزّت هذه المملكة الخليجية في عام 2011.

ويوضح التقرير المعنون بـ: "وراء العبارات الجوفاء: لا تزال انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين مستمرة بلا هوادة" أن السلطات فشلت في تحقيق إصلاحات أساسية لوضع حد للقمع على الرغم من التأكيدات المتكررة لحلفائها الغربيين بأنها ملتزمة حقاً باحترام حقوق الإنسان. ويُنشر التقرير قبل أيام من تجمّع العالم في البحرين بمناسبة سباق جائزة البحرين الكبرى "الفورميولا ون" الذي سينظّم في عطلة نهاية هذا الأسبوع.

وقال سعيد بومدوحة، نائب مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة العفو الدولية: "مع تركيز أنظار العالم على البحرين خلال سباق الفورميولا ون في نهاية هذا الأسبوع، قليلون هم الذين يدركون أن الصورة التي حاولت السلطات إظهارها للعالم عن البحرين بأنها دولة إصلاحية تقدمية ملتزمة بحقوق الإنسان، إنما تخفي خلف قناعها حقيقة أكثر بشاعة".

"وبعد مرور أربع سنوات على الانتفاضة، لا يزال القمع متفشياً والانتهاكات منفلة من عقابها على أيدي قوات الأمن. ويتعين على سلطات البحرين أن تثبت أن وعود الإصلاح التي قطعها هي أكثر من مجرد كلمات جوفاء".

مع تركيز أنظار العالم على البحرين خلال سباق الفورميولا ون في نهاية هذا الأسبوع، قليلون هم الذين يدركون أن الصورة التي حاولت السلطات إظهارها للعالم عن البحرين بأنها دولة إصلاحية تقدمية ملتزمة بحقوق الإنسان، إنما تخفي خلف قناعها حقيقة أكثر بشاعة. وفي السنوات الأخيرة استمرت السلطات في تأكيد قوتها من خلال شن حملة قمعية ضد المعارضة. ولا يزال النشطاء السلميون ومنتقدي الحكومة يتعرضون للقبض عليهم وزجهم في السجون في شتى أنحاء البلاد.

وقد خطرت جميع المظاهرات العامة في العاصمة المنامة منذ سنتين تقريباً. ويتم تفريق الاحتجاجات التي تنظّم خارج المنامة على أيدي قوات الأمن على نحو منتظم، وغالباً ما يتم ذلك باستخدام الغاز المسيل للدموع ورساصات الخرطوش، مما يؤدي إلى وقوع وفيات أو إصابات بالغة.

ووصف صبي في السابعة عشرة من العمر لمنظمة العفو الدولية كيف تلقى ضربة بعبوة غاز مدمع على الجانب الأيمن من وجهه، أدت إلى شجّ لحمه وكسر فكه أثناء مطاردته من قبل قوات الأمن خلال تفريق مسيرة انضم إليها في ديسمبر/كانون الأول 2014. وذكر أن الشرطي الذي اعتقله وضع قدمه على رأسه وقال له: "سأقتلك اليوم". وراح أفراد

الشرطة، الذين نقلوه إلى المستشفى، يسخرون منه وتركوه يصرخ من شدة الألم لمدة نصف ساعة تقريباً قبل أن يفقد الوعي. وقد أطلق سراحه فيما بعد بدون توجيه أية تهم له، ثم أعيد اعتقاله خلال عملية مراهمة قامت بها الشرطة في وقت لاحق. وذكر محتجون آخرون كيف تعرضوا للضرب الوحشي والتعذيب والتهديد لإرغامهم على الإدلاء "باعترافات". وقال أحدهم إنه ضُرب بمطرقة على مختلف أنحاء جسده.

كما يتعرض المعتقلون قبل تقديمهم إلى المحاكمة للتعذيب بشكل اعتيادي بهدف انتزاع "اعترافات" منهم. ويسلّط التقرير الضوء على عشرات حالات المعتقلين الذين تعرضوا للتعذيب الوحشي والحرمان من النوم والطعام الكافي والحرق بالسجائر والاعتداء الجنسي والصعق الكهربائي، بما في ذلك على أعضائهم التناسلية، والحرق بمكوى. كما تعرّض أحدهم للاغتصاب بإدخال خرطوم بلاستيكي في شرجه. وقال سعيد بومدوحة: "إن حوادث التعذيب والعنف الواردة في التقرير تُظهر ضالّة ما تُغيّر منذ عام 2011. إذ أن الوحشية لا تزال تمثل علامة فارقة لسلوك قوات الأمن في البحرين".

"ويتعين على السلطات أن تتخذ الإجراءات اللازمة للقضاء على ظاهرة الإفلات من العقاب المترسخة التي استمرت سنوات طويلة من أجل وضع حد للتدهور في مسار الانتهاكات في البحرين".

وعلى الرغم من القيام بسلسلة إصلاحات قانونية وإنشاء مؤسسات وطنية جديدة لحقوق الإنسان بناء على توصيات "اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق"، التي أنشأت للتحقيق في الحملة القمعية القاسية التي شنتها الحكومة ضد المحتجين في عام 2011، بيد أن معظم تلك التدابير لم يُحدث أثراً من الناحية العملية.

واتساقاً مع توصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، أنشأت مؤسسات أخرى، من قبيل مكتب الأمانة العامة للتظلمات في وزارة الداخلية ووحدة التحقيق الخاصة، للإشراف على والتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي تقرّها قوات الأمن. بيد أن أياً منها لا يتسم بالاستقلال أو الحيادة أو الشفافية الكافية. وقد جاءت الإصلاحات القانونية التي أدخلت من أجل رفع القيود المفروضة على حرية التعبير والتجمع والاشتراك في الجمعيات جنباً إلى جنب مع تعزيز القوانين القمعية والمحافظة عليها.

وأضاف بومدوحة يقول: "لقد تبخّرت الآمال في أن تُحدث اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق تغييراً حقيقياً. وبات يتعين على السلطات أن تضع السلطات حداً للمظاهر الوهمية التي تعلمتها من أخطائها السابقة، وأن تتخذ إجراءات فورية لضمان أن تكون الإصلاحات التي تنفذها حقيقية وتتماشى مع التزاماتها الدولية لحقوق الإنسان".

إن النشطاء والقادة السياسيين الذين اعتُقلوا غالباً ما واجهوا تهماً تتعلق بالأمن الوطني، من قبيل "إثارة الكراهية للحكومة أو التهديد بالإطاحة بها". ويمثل زعيم جمعية "الوفاق"، وهي الجماعة المعارضة الرئيسية، أمام المحكمة بتهم من هذا القبيل. كما اعتُقل آخرون بموجب قوانين تحظر إهانة وعدم احترام

رؤساء الدول والمسؤولين العموميين والمؤسسات العسكرية أو غيرها من المؤسسات الحكومية والأعلام والرموز. إن نبيل رجب وزينب الخواجة من بين الأشخاص المعتقلين أو المحكوم عليهم بالسجن مدداً مختلفة لا لشيء إلا بسبب نشر تعليقات على موقع تويتر، أو بسبب إلقاء قصيدة في إحدى المهرجانات الدينية في إحدى الحالات. كما سنّت قوانين تقيّد حرية تشكيل الجمعيات السياسية، وتسمح للسلطة التنفيذية بتعليقها أو إغلاقها والمشاركة في الاجتماعات التي تعقدتها مع ممثلي المنظمات أو الحكومات الأجنبية.

أين هي الحرية في بلاد يتعرض فيها النشطاء السلميون والمعارضون وزعماء المعارضة للقمع والاعتقال التعسفي على نحو متكرر بسبب تغريدة تعبر عن آرائهم على تويتر، وحيث مجرد إلقاء قصيدة يمكن أن يؤدي إلى زج صاحبها في السجن؟

ومضى بومدوحة يقول: "إن الفكرة القائلة بأن البحرين تحترم حرية التعبير ما هي إلا محض خيال. فأين هي الحرية في بلاد يتعرض فيها النشطاء السلميون والمعارضون وزعماء المعارضة للقمع والاعتقال التعسفي على نحو متكرر بسبب تغريدة تعبر عن آرائهم على تويتر، وحيث مجرد إلقاء قصيدة يمكن أن يؤدي إلى زج صاحبها في السجن؟

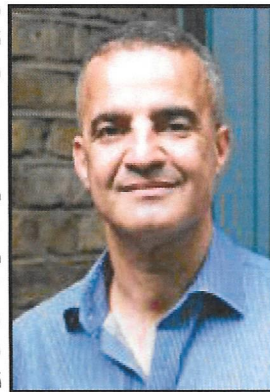
ويجب على السلطات إطلاق سراح كل شخص معتقل لمجرد ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير". وعلى الرغم من الادعاءات بأن المنظمات غير الحكومية تستطيع أن تعمل بحرية في البحرين، فإن السلطات تتمتع بسلطات واسعة للتدخل في شؤونها. ويواجه المدافعون عن حقوق الإنسان ترهيباً ومضايقات بصورة اعتيادية، ويهدد مشروع قانون خاص بالمنظمات غير الحكومية بفرض المزيد من القيود على الحريات.

وفي السنوات الأخيرة تم تشديد القيود على السماح للمنظمات الدولية لحقوق الإنسان بدخول البلاد، وذلك في ما بدا أنه يشكل جهوداً منسقة للحد من الانتقادات لسجل حقوق الإنسان في البحرين.

وسعت السلطات إلى تشديد قانون مكافحة الإرهاب في مواجهة تزايد العنف ضد قوات الأمن، وتوسيع سلطاتها بحيث يمكنها سحب جنسية أي شخص يُعتبر معارضاً للحكومة. وقد أدى عدم إفاء الحكومة بوعودها إلى ازدياد التوترات مع المحتجين داخل البحرين، ووقوع حوادث في الشوارع وزيادة الهجمات على أفراد الشرطة.

وقال سعيد بومدوحة: "إن الرد على التهديدات الأمنية بتشديد السلطات قبضتها الحديدية على مقاليد الحكم لن يؤدي إلا إلى صب الزيت على نار التوتر وتفاقم انتهاكات حقوق الإنسان".

إن منظمة العفو الدولية تدعو المجتمع الدولي- ولا سيما المملكة المتحدة والولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي- إلى ممارسة الضغط على حكومة البحرين لحملها على تحسين سجلها في مجال حقوق الإنسان. وخلص بومدوحة إلى القول: "يجب أن تعترف حكومة البحرين بأنها لا تستطيع الاستمرار في الاعتماد على دعم حلفائها إذا استمرت في ضرب التزاماتها الدولية لحقوق الإنسان الأكثر أساسية عرض الحائط. ويتعين عليها إجراء إصلاحات حقيقية في مجال حقوق الإنسان، وضمان المساءلة على الانتهاكات التي ارتكبت في الماضي.



شاهد عيان يروي قصصاً عن التعذيب بسجن جو

مرة على التجمع في حلقة والغناء لملك البحرين والخط من قدر قادة الحراك، مشيراً إلى تعرضهم للضرب بشكل منتظم من قبل الحراس، وكانوا يجبروننا على النوم خارج الغرف ويمنعون عن السجناء الطعام والذهاب للمرافق لمدة يومين.

جوهر ومنذ إطلاق سراحه من السجن بعد أن أنهى مدة عقوبته، يقول إنه يعتزم العودة إلى المدرسة والانتهاه من دراسته. إلا أنه في نفس الوقت يقول "إنه لا يحمل الكثير من الأمل بأن حياته ستتحسن في البحرين"، حيث إن أغلبية شيعية فقراء إلى حد كبير تحت حكم العائلة المالكة السنية، ومع انعدام الفرص للشباب من الشيعية، بحسب الصحيفة.

جوهر يبدو متشامنا ويقول "إن الوضع لن يتغير سواء خارج السجن أو داخله، فأنت هدف لهم، وليس هناك مستقبل لأي واحد منا". في ضوء ذلك، يأمل بالنزول مرة أخرى إلى الشارع مع الشبان الشيعية للمطالبة بمزيد من الحقوق السياسية، كما تنقل الصحيفة التي أشارت في مقالتها إلى تقرير

منظمة العفو الدولية الذي أكد على وقوع انتهاكات في سجن جو، ومنها اعتداءات جنسية وإيصال أسلاك كهربائية بالأعضاء التناسلية للسجناء.

هذا وكشفت الصحيفة عن امتناع هذا المتحدث باسم المركز الإعلامي في الشرطة عن التعليق، ولكنه نفى وقوع التعذيب قائلًا "لا، هذه كلها شائعات كاذبة"، مضيفًا "نحن لا نستخدم التعذيب في سجون البحرين. وهذه كلها أكاذيب (...) من قال لك هذا؟ إنها كلها أكاذيب!"



وتعرضوا للإهانة والضرب بانتظام في الأيام التي تلت اضطرابات يوم 10 مارس".

وكان جوهر قافدا للوعي ويُعاني من آلام الجروح التي تعرض لها ذلك اليوم.

ويروي أنه كان في زنارته عندما "بدأت الشائعات تسري حول الاعتداء على الزوار، ثم سمع أصوات انفجارات عندما أطلقت قنابل الغاز المسيل للدموع في المبنى المجاور له، وحين اشتدت حدة الصدام، حطم زملاؤه السجناء النافذة وقفزوا إلى ساحة حيث كان في استقبالهم العشرات من حراس السجن".

وبعد ما تمكن الحراس من "دفع الأسرى إلى داخل المباني، وحينها بدأ الضرب".

وأضاف الشاهد قائلًا "كانوا يضربوننا بالرغم من تكديسنا فوق بعضنا البعض، وعدم قدرة بعضنا على التنفس، حتى لم أعد أشعر بنفسي من شدة الضرب".

وقال إنه قبل أحداث الشغب، أودع 32 سجيناً في عنبر لا يستوعب سوى 8 أشخاص، وكانوا يجبرون على النوم على الأرضيات وفي الممرات. ومنذ ذلك الوقت لم يُسمح للسجناء بإجراء المكالمات الهاتفية.

وأضاف جوهر: "معظم حراس السجن من الأردن أو الباكستان أو اليمن، وهم من المتشددين السنة الذي يُهينون السجناء الشيعية"، وقال "إنهم يعاملوننا كالحيوانات، ويستخدمون عبارات طائفية عندما ينادوننا". وأكد أن القوات كانوا يُجبرونهم

"من لندن-البحرين اليوم:

كشفت BTIMES UK حقيقة ما يحصل في سجن جو وذلك وفقاً لشهادة معتقل أفرج عنه مؤخراً، ودعى نفسه مبارك جوهر.

جوهر، شاب يبلغ من العمر 19 عاماً، وقد أفرجت عنه السلطات بعد أن قضى سنتين ونصف في السجن، ومنذ اعتقاله في العام 2012 بعد اندلاع الإحتجاجات الجماهيرية في البحرين في العام الذي سبقه.

ونشرت الصحيفة مقالة تحت عنوان "مراهق معتقل يروي قصة ضربه وإهانته على أيدي حراس السجن"، في إشارة إلى قصة المعتقل "جوهر" في سجن جو "سيء السمعة"، بعد اندلاع الاضطرابات في السجن مؤخرًا.

ووفقاً لشهادة جوهر، فإن الاضطرابات اندلعت في سجن جو سيء السمعة بعد اعتداء الحراس ويعنف على قريبة لأحد المعتقلين أثناء زيارتها له، حيث وقع صدام بين السجناء وقوات مكافحة الشغب التي أطلقت الغاز المسيل للدموع عليهم.

وكانت تلك المواجهات بداية لمحنة لسجناء جو استمرت ثلاثة أيام، والتي تم توثيقها من قبل نشطاء والتي كشفت عنها BTimes يوم الجمعة الماضية، وفي الوقت الذي استضافت فيه البحرين سباق الفورمولا واحد.

وقال جوهر الذي رفض الكشف عن اسمه الحقيقي خوفاً من السلطات بأنه "كانوا يضربوننا ويستمرروا بضربنا برغم صراخنا".

القصة رواها جوهر في منزله في البحرين قائلًا "أنه وعشرات السجناء غيره تعرضوا لقنابل الغاز المسيل للدموع، وحرموا من الغذاء

البحرين نموذج لغياب العدالة وإخلال بالالتزامات الدولية

وقرر المؤتمر تشكيل فدرالية عربية للديمقراطية وحقوق الانسان تضم مجموعة من الهيئات الحقوقية المعنية بالدفاع عن الحقوق الأساسية للشعب البحريني في الحرية والديمقراطية.

التوصيات:

1. مطالبة السلطات البحرينية بالتوقف الفوري عن استخدام القضاء للاغراض السياسية في معاقبة الخصوم السياسيين والحقوقيين.
2. التزام السلطات البحرينية بأصول المحاكمات العادلة وفق المعايير الدولية.
3. إلغاء كافة قرارات وأحكام إسقاط وسحب الجنسية عن المعارضين السياسيين والناشطين الحقوقيين لمخالفتها القوانين المحلية والشرعة الدولية.
4. الإفراج الفوري عن الشيخ علي سلمان وكافة معتقلي الرأي السياسي والحقوقيين بما فيهم الاطباء و الصحافيين والنساء والأطفال، كمدخل للحوار الجاد والمصالحة الوطنية.
5. دعوة اتحاد المحامين العرب لتبني الدفاع عن معتقلي الرأي السياسي وعلى رأسهم زعيم المعارضة البحرينية الشيخ علي سلمان.
6. العدول عن قرار جامعة الدول العربية لجهة اختيارها المنامة مقراً للمحكمة العربية لحقوق الانسان لعدم احترامها المواثيق و الصكوك الدولية في مجال حقوق الانسان.
7. السماح للمقرررين الخاصين المعنيين بحالة حقوق الانسان في الامم المتحدة بزيارة البحرين وبخاصة المقرر المعني بالتعذيب خوان مانديز.
8. مطالبة السلطات البحرينية بإيقاف أعمال التعذيب بحق سجناء سجن "جو" المركزي وتشكيل لجنة محايدة للتحقيق ومساءلة المتورطين في جرائم التعذيب.
9. مطالبة اتحادات البرلمانين العرب والدوليين بمساندة الشعب البحريني في نيل حقوقه المشروعة وتحقيق إرادته الشعبية.
10. تفعيل الآليات الدولية و خصوصاً القانون الجنائي الدولي التي من شأنها ملاحقة المتورطين في الجرائم الجنائية في البحرين في مجال حقوق الانسان.

اختتم في 23 ابريل منتدى البحرين لحقوق الانسان مع الشركاء الرئيسيين مؤتمره الحقوقي الدولي الرابع تحت عنوان "البحرين: غياب العدالة وإخلال بالالتزامات الدولية"، اليوم الخميس باصدار

بيان ختامي قرر المؤتمر فيه تشكيل فدرالية عربية للديمقراطية وحقوق الانسان تضم مجموعة من الهيئات الحقوقية المعنية بالدفاع عن الحقوق الأساسية للشعب البحريني في الحرية والديمقراطية.

وناقش المؤتمر في جلساتهم غياب العدالة في البحرين وإخلال السلطات البحرينية المتواصل بالالتزامات الدولية وانعكاساته على حالة حقوق الانسان في البحرين. وقد حضر المؤتمر نخبة من البرلمانين والشخصيات من ممثلي المنظمات الحقوقية الدولية والعربية وحقوقيين من تسع دول.

استهل الحفل بعرض فيديو تحت عنوان "القضاء يعتمد سياسة الافلات من العقاب ويبرر القتل"، مستعرضاً فيه نماذج عن "سياسة الافلات من العقاب" التي تنتهجها السلطة البحرينية إزاء مرتكبي الجرائم والتعذيب، مطالاً على المحاكمات السياسية للمؤمر السياسيين وناشطين حقوقيين.

وفي ختام المؤتمر، احبى المؤتمر خطوة مجموعة من أساتذة القانون الدولي والمحامين ونشطاء النقابات والحقوقيين بتأسيس لجنة قانونية تحت اسم "حقوقيون مقاومون" للدفاع بالقانون عن معتقلي الرأي السياسي والحقوقيين وفي مقدمهم امين عام جمعية الوفاق الوطني الإسلامية الشيخ علي سلمان.



هيئة الدفاع عن الشيخ علي سلمان: رفض المحكمة عرض فيديو الخطب ينفي المحاكمة

وعلى أساسه تشكلت القضية، في حين أن خطب الشيخ علي سلمان كان يعتمد على تقرير السيد بسبوني وتقارير وتصريحات رسمية من خلال واقع تعيشه البحرين ومع ذلك اعتبر قول الشيخ اهانة لهيئة نظامية.. واستمرت المحكمة رافضة لهذا الطلب.

وقالت: الشيخ علي سلمان رزق بمولوده ولم يستطع ذويه استخراج جواز سفر وبطاقة شخصية بسبب وجود والدها بالسجن، وبالتالي طلبنا الافراج عنه لأن قرينة البراءة موجودة وسجنه يعتبر عقوبة له وعائلته معاقبة أيضاً. وطلبنا الافراج عنه ولم يتم الاستجابة له لحد جلسة أمس.

وقالت: جرت المحاكمة منذ البداية ولحد الآن بدون أن يعرض الشيخ علي سلمان لإساءة معاملة جسديا، ولكن ذلك لايعني أنه يتوافر له كل مقومات المحاكمة العادلة، وأهم شيء بالمحاكمة ليس وجود المحامي وإنما تمكين المحامي من القيام بدوره، ونحن لسنا ممكنين من القيام بدورنا، بسبب عدم تمكيننا بعرض الدليل الأساسي لبراءة الشيخ وهو الدليل الذي قامت عليه التهم. وعن مدة المحاكمة بحسب الخبرة، قالت السيد أن تسلسل الجلسات كل 4 اسابيع جلسة، ومجرد تأجيل المحاكمة للمرافعة بالرغم من قائمة الطلبات الطويلة مؤثر على ان المحكمة تسير لإصدار حكم قريب.

ولفتت إلى أنه حضر بجلسة المحكمة أمس ممثلين عن السفارات الأميركية والبريطانية والإيطالية والفرنسية.

أن الشيخ علي سلمان كان حريصا على السلمية وإنما حين يتناول اوضاع دول أخرى فإنه من منطلق تأكيده على رفض الخيار العسكري وتمسكه بالسلمية من منطلق ديني وسياسي.

وقالت: ببساطة دليل اذانة الشيخ علي سلمان الذي تستند عليه النيابة العامة هو ذاته دليل البراءة الذي يستند عليه الدفاع لتبرئة الشيخ علي وبالتالي لا يفهم عدم عرضه.. قدم الدفاع طلبات عديدة، ومنها عرض الخطب بالفيديو ونحن سنتمسك بهذا الطلب في كل الجلسات وإذا تمسكت المحكمة بالامتناع فإننا سنعتبره أول اسس نفي المحاكمة العادلة.

وأردفت: من ضمن الطلبات التي تمسكنا بها ولم يستجب لها، هو طلب استدعاء وزير الداخلية ورئيس الأمن العام بإعتبار أنهما من طلبا التحريات

قالت عضو هيئة الدفاع عن الشيخ علي سلمان المحامية جلييلة السيد أن امتناع عرض المحكمة للأشرطة المصورة لخطب الشيخ علي سلمان سنعتبره أول اسس نفي المحاكمة العادلة، وهي ذات الخطب التي اعتمدت عليها النيابة العامة في اتهاماتها، وهي ذات التهم التي يعتمد عليها الدفاع لإثبات براءة الشيخ من كل التهم.

وأوضحت في مؤتمر صحفي عقده بمقر جمعية الوفاق الخميس 23 أبريل 2015 عقب يوم من جلسة المحاكمة الرابعة للشيخ علي سلمان، أن هيئة الدفاع ستتمسك بطلب استدعاء وزير الداخلية ورئيس الأمن العام لحضور المحكمة، مشيرة إلى أن المحكمة منعت 70% من أسئلة الدفاع الموجهة لشهود الإثبات وهم ضباط في

وزارة الداخلية، في حين سمحت بكل الأسئلة الموجهة لشهود النفي يوم أمس. وأشارت إلى أن الشهود أجمعوا وأكدوا على أن الشيخ علي سلمان متمسك بالسلمية والملكية الدستورية وتفعيل مبدأ الشعب مصدر السلطات جميعا. مشيرة إلى أن استمرار الاحتجاز بالرغم من عدم توافر أدلة على صحة الاتهام، هو موضوع في غاية الوضوح وليس مبرراً ويمثل عقوبة للشيخ علي سلمان ولعائلته. ولفنت إلى أن إجراءات المحاكمة ورفض المحكمة قائمة طلبات هيئة الدفاع مؤثر على أن المحكمة تسير لإصدار حكم قريب.

وقالت السيد: كما قدم شهود من متابعي الشيخ ومن مستمعي خطبه شهادات تؤكد



هاميلتون يربح سباق «فورمولا 1» في البحرين و 100 معارض يخسرون حريتهم

الانتهاكات. لقد تم اعتقال العشرات وإصابة آخرين برصاص الشوون المحرم دولياً، هذا ما جنيته حقاً، فهل هذه هي رسالة فورمولا 1؟»

رأى ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة أن السباق أسهم في تعزيز مكانة بلاده على الصعيد العالمي [3]، وأكد حضورها "في مصاف الأمم المتقدمة"، فيما اعتبر رئيس الوزراء خليفة بن سلمان آل خليفة (يشغل منصبه منذ 44 عاماً) الحدث علامة على أن البلاد "تتعم بالامن والاستقرار".

لقد منح منظمو سباقات الفورمولا فرصة جديدة للملك ورئيس وزرائه للدعاء بأن "البحرين مستقرة ولا تشهد انتهاكات لحقوق الإنسان"، وهذا ما حذر منه نشطاء مغتربين في بريطانيا شركة السباقات والفرق المشاركة.

وقال سياستيان فيتل قائد فريق ريد بول، وفقاً لنيويورك تايمز [4]، إنه "لم ير شخصاً يرمي قنابل"، لكن صورة بثها ناشطون على الإنترنت أظهرت بحرينياً ينفذ ابنه من سحابة غازات مسيلة للدموع أطلقها قوات النظام على الأحياء السكنية ثاني أيام السباق.

القريبة من حلبة البحرين الدولية (جنوباً). ورغم أن الآلاف تمكنوا من التظاهر ظهر الجمعة، إلا أنهم مع تضييق الخناق لجأوا إلى حرق إطارات السيارات وخزانات المياه الفارغة لرفع أعمدة الدخان السوداء كتعبير عن احتجاجهم على منح البحرين حق استضافة السباق.

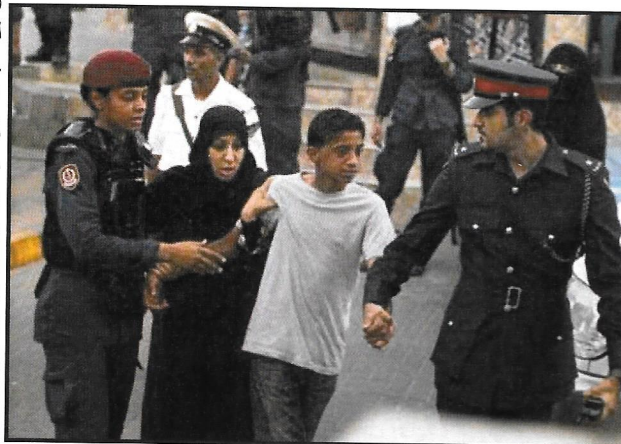
نائب رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان يوسف المحافظة قال "ما كنا نخشاه وقع فعلاً، تنظيم السباق في البحرين مكافأة تزيد من شهية النظام في

مع إعلان فوز البريطاني لويس هاميلتون بجائزة البحرين الكبرى لسباقات الفورمولا 1 التي أقيمت بين 17-19 ابريل 2015، خسر قرابة 100 بحريني حريتهم، في حملة اعتقالات نفذتها السلطات منذ مطلع شهر أبريل/ نيسان بهدف تأمين السباق.

مركز البحرين لحقوق الإنسان، الذي يترأسه الحقوقي البارز نبيل رجب (معتقل منذ 2 أبريل/ نيسان الجاري)، كشف أن السلطات اعتقلت حتى يوم السبت 16 ابريل، ما لا يقل عن 91 بحرينياً، عبر مدامات ليلية وملاحقات أمنية.

أعمار معظم المعتقلين دون 20 عاماً. أفادت عوائل بعضهم بتعرضهم لإطلاق نار لحظة اعتقالهم [2]، فيما أفادت أخرى بأنها فقدت الاتصال بهم منذ تمكنت قوات النظام من القبض عليهم.

بذلت السلطات جهوداً كبيرة لإخماد صوت المعارضين خلال السباق. قامت بنشر المنات من عرباتها المدرعة حول القرى المحيطة بالعاصمة المنامة والأحياء السكنية



سجن جو: اكبر جريمة تعذيب جماعية في التاريخ الخليفي، بموافقة الداعمين

الديمقراطية". هذه المصطلحات البراقة انما هي غطاء لما يمارس من جرائم بدون توقف. في بداية الهجمة الخليفية على الشعب كانت عناصر الامن تمارس التعذيب بشكل وحشي فتقتضي على الضحية في غضون يوم او يومين. فكان ذلك محرجا لداعمي الحكم الخليفي، خصوصا بعد ان اثبتت لجنة بسيوني ما اسمنه "تعديبا ممنهجا". جاء التدريب الغربي للجلايين عبر توجيهات جديدة:

* لا تعذبوا في السجون (وافعلوا ما تشاؤون في المزارع او البيوت الخاصة)
* لا تسمحوا بانكشاف التعذيب (امنعوا الزيارات ما دامت الجروح واضحة ولا يمكن اخفاؤها). فاذا تحدث الضحية لاهله عما حل به من تعذيب، فادبوه بالتعذيب مجددا لكي يتعلم اهله الدرس.

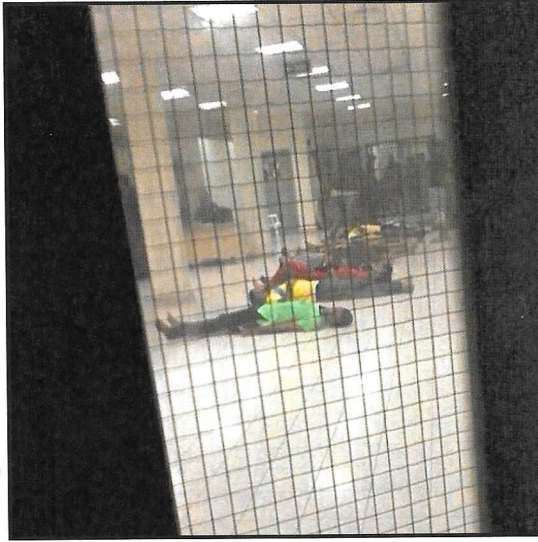
* عذبوا بأبشع الوسائل ولكن دون مستوى الموت (لان موت الضحية يؤدي الى تصعيد الموقف وتوتر الاوضاع واحراج داعمي النظام).
* استخدموا لغة المعارضة، وكثفوا الحديث عن حقوق الانسان وتظاهروا امام العالم خصوصا داعميك والجهات الحقوقية بانكم جادون في احترام تلك الحقوق
* اياكم واطهار التنازل لمعارضيكم، فان ذلك يطمعهم فيكم ويظهركم ضعفاء امامهم، ويزيدهم اصرارا على مطالبهم.
* لن نعترض عليكم اذا استخدمتم اية لغة في التعامل مع الوضع، كالتطانية، اذا كان ذلك يضعف المعارضة لحكمكم

هذه بعض التوجيهات التي ينفذها الخليفيون بشكل جاد، معتقدين هم وداعموهم انها ستؤدي لضعاف المعارضة وكسر شوكة الاحرار. هؤلاء لا يعرفون السنن الالهية لان اسلافهم من الذين وصف القرآن قصتهم: "قالت الاعراب امانا، قل لم تؤمنوا، ولكن قولوا اسلمنا، ولما يدخل الايمان في قلوبكم". من يتعمق الايمان في قلبه يعرف معنى القانون الالهي وحتمية نفاذه. وهذا القانون يؤكد ان الله يمهل ولا يهمل "ولا تحسبن الله غافلا عما يعمل الظالمون"، "وتلك القرى لما ظلموا أهلكناهم". ما الموقف المطلوب؟ الثبات والصمود والاصرار وتعميق الايمان بالله ونزع الخوف من سواه بالتقوى، فحينئذ يأتي الدعم الالهي الذي يحق الظالمين: بلى ان تصبروا وتتقوا ويأتوكم من فورهم هذا يمددكم ربكم بخمسة آلاف من الملائكة مسومين".

هذه عقيدتنا منذ ان امانا بالله ونزعنا الشرك الحقيقي من نفوسنا. ولذلك فشحينا منتصر بعون الله، فذلك وعد الله للمؤمنين المظلومين الصابرين الصامدين الثابتين على الحق، ولن يخلف الله وعده "وكان حقا علينا نصر المؤمنين".

اللهم ارحم شهداءنا الابرار، واجعل لهم قدم صدق عندك، وفك قيد أسرانا يارب العالمين

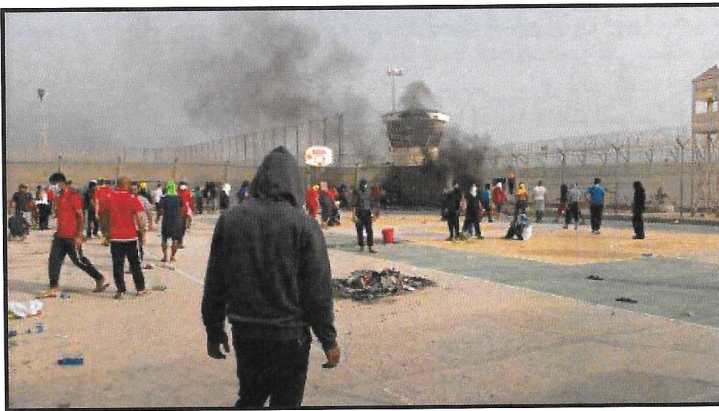
حركة احرار البحرين الاسلامية
17 ابريل 2015



ولا يهم هنا وجود قرار دولي يدعم العدوان او عدم وجوده. ثالثا: ان الاعلام لا يعرض الا ما يسمح به "الرقيب العسكري" الذي يعتبر عمله جزءا من الخطة الحربية. فاذا كان في نشر المعلومات والصور ضرر مادي او معنوي او سياسي على الدول او الحكومات او القوات العسكرية فان مقص الرقيب لا يوفرها. هذا كله يصدق على الحروب الغربية المباشرة المذكورة، كما ينطبق على الحرب التي تشنها السعودية وحلفاؤها على اليمن. ولم تخف امريكا وبريطانيا دورهما في تزويد القوات المعتدية بالمعلومات الاستخباراتية والدعم اللوجستي، بل ان واشنطن نفسها اعلنت الاسبوع الماضي انها كتفت دعمها للسعودية وحلفائها ذلك الدعم. بل ان الاهداف العسكرية اليمنية انتهت في الاسبوع الاول من الحرب، فتكرر ضربها مرارا، وكانت الحصيلة ان معدل سقوط الضحايا اليمنيين يعادل ضعف ضحايا العدوان الاسرائيلي على غزة في اغسطس الماضي، الذي استمر خمسين يوما. اما في البحرين فقد تواصل الدعم الغربي للعصابة الخليفية بدون توقف، وهو دعم سياسي وعسكري وامني. وسعى اصدقاء الخليفيين للتشويش والتعتيم على ذلك الدعم، فاطلقوا عليه مصطلحات مختلفة. فالدعم الذي يقدم للخليفيين يسمى "توفير تدريب لاجهزة القضاء" و "تدريب موظفي الاجهزة الامنية في مجال حقوق الانسان" و "تطوير النظام القضائي" و "تدريب الكوادر الشابة على الممارسة

ما حدث في الاسبوع القليلة الماضية من ممارسات بشعة ضد السجناء غير مسبوقة في تاريخ البحرين. فحتى في أسوأ حالات التعذيب التي اعقبت الاحتلال السعودي لم يحدث ان حوصر السجناء في غرف ضيقة وتم رشهم بالغازات الكيماوية والخانقة. كما لم يتم منعهم من دخول السجون المبنية وابقاؤهم في العراء اياما تحت اشعة الشمس الحارقة. ولم يتم استخدام خراطيش الماء وادخالها في ارجلهم وافخاذهم. انه تعذيب من الدرجة الاولى يفوق في قسوته ووحشيته اساليب التعذيب الاخرى. لكنها هذه المرة تتم بشكل يبدو وكأنه "اجراء طبيعى" لمواجهة "شغب" في السجن. ويظهر وزراء الدول الداعمة بعد ذلك ليشكروا القتلة على "ضبط النفس بوجه الاستفزاز". ما اقبح بعض البشر، وما أبعد بعض الوزراء عن الاخلاق والقيم. انها حرب سافرة على سكان البلاد

الاصليين، تتم بدعم اقليمي واجنبي، ولكن بدون وازع من اخلاق او ضمير او قوانين او اعرف او موثيق. وفي زمن الدجل والتضليل وهيمنة القوى الشيطانية لا يعامل المعتذوبون كمجرمين، ولا يعاقب اصحاب القرار كشركاء في الجرم، بل يستقبلون وكأنهم "رجال دولة" و "مسؤولون"، و "ملتزمون بما تمليه عليهم القوانين الدولية".
من خلال تجربة الاعوام الاخيرة يمكن ملاحظة امور عديدة ذات صلة بما يعيشه شعب البحرين في ظل الطغمة الخليفية الحاكمة والدعم اللا اخلاقي لسياساتها. اولها: ان الغربيين كشفوا عن خواء فكري وروحي واخلاقي، وانهم غير ملتزمين بروح القوانين التي يروجونها، خصوصا اذا كان الامر متصلا بالشعوب الاخرى. ومع هيمنة تلك القوى على وسائل الاعلام والامكانات الاستخباراتية والدفاعية الهائلة، ما الذي يستطيع ضحايا القمع والاستبداد عمله لذراء الخطر عن نفسه؟ هذا الخواء يجد له مصاديق عملية كثيرة: فهو واضح في الحروب التي تشنها هذه الدول والتي تأتي على الاخضر واليابس، والتي تشن من مسافات بعيدة عن طريق الصواريخ والطائرات. ثانياها: ان ضمائر اصحاب القرارات السياسية والعسكرية ميتة تماما، فلا انسانية لديها ولا تشعر بما يعاناه ضحايا القصف الجوي الذي يختزل الحروب التاريخية في ايام وساعات من حيث



الدمار والقتل. فعندما يقومون بقصف العراق او لبنان او غزة فان مشاهد الدمار اللاحقة لا تهز لهم ضميرا. ثالثاها ان اعلامهم موجه لمساييرة سياساتهم، مع مساحات حرية ضئيلة للرأي المعارض توفر للسلطة القدرة على ادعاء "حرية التعبير" و "الموضوعية" بدون ان يكون لاي من ذلك أثر عملي على سياساتهم. فاذا شنوا الحرب العدوانية فانهم لا يتوقفون عنها الا بعد ترك البلد المستهدف ارضا محروقة تماما.

هزيمة ماحقة للسعوديين .. البقية من ص 1

وتحجم عن العدوان، خصوصا مع انعدام الخبرة القتالية لدى قواتها الجوية والبرية. وفي النهاية دفعت مشاهد التدمير واستهداف المدنيين الى شعور العالم بالغثيان وتأييب الضمير، ففرض على السعوديين والخليفيين اعلان وقف العدوان بشكل مهين.

خامسا: يمكن اعتبار الرفض الباكستاني الرسمي برفض المشاركة في حرب عدوانية العامل الاساس في فشل الحرب السعودية على اليمن. ذلك الرفض حرم التحالف العسكري غير المقدس من المقاتلين الذين كانت السعودية قد وضعت خططها العسكرية على اساس مشاركتهم. الرفض الباكستاني شجع تركيا على رفض الطلب السعودي. وتبع ذلك رفض الاردن والسودان ومصر المشاركة في الاجتياح البري لليمن، الامر الذي كسر ظهر السعوديين والخليفيين. فبعد ان كان الاستعلاء والغرور السمة الاوضح لتصريحات الزعماء الخليجين، فوجيء العالم بصدور قرار وقف العدوان الجوي بقرار من طرف واحد. جاء القرار ليكشف ضعف دول الخليج عسكريا برغم الصفقات العملاقة، والتأسيس لمرحلة سقوط انظمتها الوراثية القمعية. ومن المؤكد ان مستقبل المنطقة لن يكون كماضيها، وان التغيير سيطل انظمة الحكم بدول مجلس التعاون، خصوصا السعودية والبحرين.

سادسا: اتضح من مواقف الحكومات والحركات والاحزاب العربية افتقار العديد من الحركات الاسلامية للوعي السياسي والالتزام الاخلاقي. فبدلا من رفض العدوان، كما فعلت كافة الحركات والاحزاب الغربية، سارعت تلك الحركات لمسيرة السعودية بدعمها وشجب اليمن وقيادته الحوثية. كان حربيا جماعات الاخوان المسلمين على اختلاف اسمائها في كل بلد عربي، ان تقف ضد العدوان لكي تضعف السعودية التي تعتبر المسؤولة الاولى عن التصدي لكافة الثورات العربية، خصوصا الاخوان المسلمين في مصر الذين دعمت الانقلاب العسكري ضدهم. اما الحكومات العربية الاخرى فقد كانت اكثر وعيا من الحركات المذكورة، فرفضت المشاركة في العدوان الجوي اولا ثم العدوان البري الذي لم يحدث.

شعبنا البحراني كان الوحيد من بين الشعوب التي شاركت في ثورات الربيع العربي من حيث الوعي والموقف المبدئي والتصدي للعدوان السعودي بشجاعة واستبسال. فقد خرجت مسيراته الاحتجاجية ضد العدوان السعودي والخليفي على اليمن، وشارك ابناؤه في الاحتجاجات والمسيرات خارج البلاد. كما قدم نشاطه السياسي ثمنا باهضا لمواقفهم المنددة بالعدوان والمنادية بضرورة وقفه، فاعتقل السيد فاضل عباس، الامير العام للجمع الوحدوي، واربعة آخرين على الاقل. ولكن الثوار تحدوا العصايب الخليفية وانتظمو في مسيرات كثيرة منذ بدء العدوان. وتواصل حراكهم كذلك ضد سباق السيارات "فورمولا الدم" الذي اقيم الاسبوع الماضي في اجواء استفاد الشعب منها وتلطخت فيها سمعة العصايب الخليفية بعد ان ركزت وسائل الاعلام على القمع الرهيب الذي مارسه المرتزقة الاردنيون في سجن جو ضد ابناء البحرين. كان الطاغية يعتقد ان مشاركته في العدوان على اليمن سيوفر له قدرا اكبر من الحصانة بعد "الانتصار" الذي كان يتمناه والذي استبدل بهزيمة ساحقة للمعتدين. كما كان واثقا من حتمية انتصار

نفحات في ذكرى الشهيد حسين الجزيري

شعب يطير في السماء نسوره
ويبث في كل المحافل عزة
لن ينحني لن ينحني هل ينحني
شعب يخط على مده ملاحما
درب المعزة شوقه متناثر
شعب اذا طال الظلام بليله
حلم الشهادة ماكث في صدره
يا واهبا زهر الربيع عطوره
لكن ستبقى في النضال مرتلا
وتظل مثل الفجر يحضر كلما
وتطل من شرف الجنان على المدى
وبك استنار العابرون الى السما
ايه حسين يا سمي السبط كم
قل لي وهل يظما الذي شرب الإبا
هل مات من يمضي بدرج إمامه
والله لا ينسى الحسين محبه
هذا الجزيري استفاقة عزة
ويظل نقشا في جبين الشعب
متجذرا وسط الضمائر ثابتا
ومجلجل كالرعد هز عروشهم
شعب الجزيري ابتدى بشهيد

للشاعر محمود القلاف

التحالف الذي انضم اليه على الشعب اليمني، وان ذلك سيجعل السعودية القوة الاقليمية الاقوى. دفعه هذا الوهم لارتكاب جرائم تفوق التصور بحق السجناء، ومارس من التنكيل باكثر من الف من معتقلي سجن "جو" السيء الصيت ما لا يخطر على بال احد. فقد امر الدرك الاردني وفرق الموت باقتحام السجن وإنزال أشع الجرائم بحق نازليه. فاستخدمت تلك القوات الغازات الكيماوية والسامة داخل العنابر، واعتدت بخراطيش الماء على السجناء المغلوبين على امرهم، وغرزت الخراطيم في اجسادهم، وكسرت ارجل الكثيرين منهم وايديهم. تواصل ذلك العدوان اكثر من اسبوعين بدون توقف. حدثت تلك الممارسات في العنابر المجاورة لزنانات الرموز، فكانوا يسمعون صراخ الضحايا ليلا ونهارا. دفعهم ذلك للاحتجاج والاضراب عن الطعام والامتناع عن الزيارات والمكالمات الهاتفية المخصصة لهم. وفي اثر ذلك نقل العديد منهم الى المستشفى، ومن بينهم الدكتور عبد الجليل السنكيس الذي فقد تسعة كيلو غرامات من وزنه.

هذه الحلقة الاخيرة من الاجرام تزامنت مع موسم سباق السيارات الذي تقيمه مؤسسة فورمولا 1 البريطانية. فقرر الثوار خارج السجن مطالبته بعدم اقامة السباق في هذه الظروف التي سحقت فيها كرامة البحرانيين على ايدي العصايب الخليفية بدعم سعودي - اماراتي. خرجت المسيرات والاحتجاجات يوميا على مدى اسبوع كامل، وهدف المشاركون فيها ضد اقامة السباق في البحرين، واعتقل اكثر من

100 شخص في الاسبوع الثلاثة التي سبقت اقامة السباق. ومع ان السباق قد اقيم الا ان قضية شعب البحرين كانت هي الاكثر حضورا في التغطيات الاعلامية التي سبقته. لقد هزت تلك الاحتجاجات الخليفين ومنظمي السباق لانها كانت الاوسع منذ زمن طويل. شعبنا كان الاكثر وعيا لطبيعة النظام السياسي الحاكم بدول مجلس التعاون الخليجي، والأشد ثباتا على طريق الثورة المظفرة انشاء الله. وظن الطغاة الخليفيون والسعوديون ان حربهم على اليمن ستكسر ارادة الثوار والشعب، ولكن تقديرهم كان خاطئا تماما. فبهزيمة السعوديين والخليفيين لاح فجر عهد جديد تتلاشى فيه قوى الارهاب والبيغي والاستبداد، وتنتصر فيه ارادة الشعوب، ويندحر فيه الطغاة والجلادون والمرترقة والانتهازيون. ان اندحار العدوان السعودي فرصة لحياء الثورات وقيمتها واجوائها في المنطقة العربية، وهذا ما سيحدث انشاء الله لان الظلم لا يدوم، والاستبداد الى زوال.

